الأسس المعرفية في ردود السمين الحلبي الصرفيّة في كتابه عمدة الحفاظ على الراغب الاصفهاني

أ. د. ليث داود سلمان
جامعة البصرة - كلية الآداب - قسم اللغة العربية

الملخّص:

تتميّز الثقافة الإسلاميّة، بمسالكها المتعدِّدة وشعبها المختلفة، بِبُعدها المعرفيّ المتحرّك الذي يجانب التقليد ويتجاوز الكسل والنكول، فهو يجعل مسارات التلقّي منتجة على الدوام بحكم المبادئ والمقدّمات التي تضطلع بها علومه، والمباني العقليّة التي تحكم سير العمليّة الاستدلاليّة لديه.. وقد لمسنا هذا صلتا جليّا في ردود العلماء بعضهم على بعض، وهذا البحث الذي تتبّعت فيه ردود السمين الحلبي واعتراضاته على الراغب الأصفهاني يُعدُّ من تمثّلات ذلك البعد الحيوي الذي تتجلّى به منظومتنا المعرفيّة ونشاطنا الفكري.

مدخل:

من يتمعن في كتاب (عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ) يجد ظاهرة جديرة بالتأمل والنظر، وهي تعقّب السمين الحلبي الراغب الأصفهاني- في كتابه مفردات ألفاظ القرآن- في كثير من المطالب، سواء أكانت معجميّة أم صرفيّة أم نحويّة أم تفسيريّة، ومع أن المحور الذي يدور عليه الكتابان هو الوقوف على مفردات القرآن، ومعالجة شؤونها الاشتقاقيّة والصرفيّة والدلاليّة، وأثر هذه المعالجة في بيان المعطيات

التفسيريّة، لم يكن سؤال التأليف، لدى السمين الحلبي، خالصاً لمعالجة مسائل مركزية في جوهر البنية اللفظية. فقد بُني خطابه التفسيري على جانب كبير من النقد والتصحيح، يروم فيه استحضار المفردات القرآنية، وهي محمّلة بتراكمات معرفيّة، أنتجتها مقاربات العلماء، وقراءاتهم المتعدّدة. والراغب الأصفهاني من العلماء الذين كان لهم حضور مميّز في اشتغاله على المعطيات الدلالية التي تفرزها المفردة القرآنيّة، فضلاً عن قضاياها الأخرى التي تتمثّل بالتصريف والاشتقاق والموقع الإعرابي في بعض الأحيان. وقد أثمرت المساحة التي خلّفها الراغب في الدرس القرآني وزادت من عمق النظر الدلالي، فتركت بصمتها فيمن جاء بعده، ولذلك نحن نجد لها موقعاً مهمّاً في التكوين الثقافي لدى السمين الحلبي، وهو يؤلّف كتابه عمدة الحفّاظ. ولعلمنا أنّ التفاعل في تلقّي المعرفة ومقاربة العلوم لا يقتصر على مبدأ الحذو والاتّباع واستلاب حريّة الاختيار، لا نعدم من وجود حركة فكريّة تروم اختبار الرأي الآخر بميزان النقد، وتلاحقه بمعايير التفكير السليم والمنطق العقلي، وهذا ما وجدناه من استحضار آراء الراغب في جلّ هذا الكتاب، فقد كانت ثمّة وقفات للسمين يتعقّب فيها الراغب في مواطن كثير، وقد ارتأينا في هذا البحث أن نقرأ ردوده الصرفيّة في ضوء المرتكزات التي اعتمد عليها في محاكمة الراغب، والآثار التي تتركها في استيفاء الحجّة وبلوغ الإقناع.

وعندما تتبّعتُ متن السمين الحلبي (عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ)، وجدته قد بُني على مجموعة من المرتكزات في الاستدلال والتعليل وبيان الحكم وغيرها، وهي ظاهرة جدّا في اعتراضاته على الآراء الموجودة في مفردات الراغب، وهذه المرتكزات تعكس العمق المعرفي، وتنتج ثقافة الاقناع عبر آلياتها الحجاجيّة وسبلها الكلاميّة، وهي كثيرة، ولكنّني آثرت المرتكزات الفاعلة لديه، وهي:

المرتكز النقليّ

النقل من المرتكزات الأساسيّة التي يُبنى عليها منطق العقل

نسيجه المعرفي، ويقيم عليه علاقاته الاستدلاليّة، ولا سيما في بناء المنظومة اللغوية التي تصنع قواعدها وتنتج قضاياها في ضوء الكلام العربي الفصيح، ولا غنى للمشتغلين في البحوث اللسانية من هذا المرتكز؛ لأنّه يمثل الحجة البليغة في الإقناع، والانتهاء الى التأثير والاستجابة، وقد اعتمد عليه العلماء في محاكمة الآراء ونقد الاختيارات وتبنّي الوجهات، ومنهم السمين الحلبي في تعقباته الراغب الأصفهاني فيما يتبناه من تحليل المسائل الصرفيّة، سواء أكانت هذا المرتكز بكرا لديه أم أنّها مرجعيات أفادها من سابقيه، ومن هذه الاختيارات ما يأتي:

- ارتكز السمين الحلبي على السماع في إبطال الفرق بين صيغتي الإفعال والتفعيل الذي ذكره الراغب الأصفهاني والزمخشري الذي تبعه، وكلام الراغب هو:(والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أنّ التنزيل يختصّ بالموضع الذي يشير إليه إنزاله مفرّقاً، ومرّة بعد أخرى، والإنزال عام...)[1].

لم يرتضِ السمين الحلبي هذا التفريق بين الصيغتين، مستدلاً بالنقل من لسان القرآن نفسه، وفي هذا يقول: (وقد اعترضت عليهما بقوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا) الفرقان ٣٢، فإنه أتى بصيغة نُزِّلَ مع «جملة» دفعة واحدة من غير تفريق ولا تنجيم وقد نقّحنا هذا في غير محله)[2]. ولعله يقصد تنقيحه في الدرّ المصون، وهناك كان الاعتراض موجهاً إلى الزمخشري ومن قبله ذكر الواحدي[3].

اعتراض السمين الحلبي قائم على أساس المرتكز النقلي من القرآن الكريم، فقد اقترن التنزيل مع الوحدة والاجتماع، وهذا كاف في إبطال ادّعاء الدلالة على التفريق. ولا يجد المتلقّي، هنا، سبيلا غير الإذعان؛ فالدليل يستمدّ قوامه من القرآن نفسهن والسياق سياق الوحدة لا التفريق. إذا، هو دليل صريح في دفع المراد من المؤدّى الذي تحيل عليه الصيغة، فيُلزم القارئ الحجّة ويبلغه الإقناع.

وهنا لابدّ من وقفة، فثمّة مخاتلة يصنعها السمين الحلبي من استدعاء ضمير التكلم «تُ» بقوله اعترضتُ، فيوهم القارئ أنه صاحب المحاكمة، وهذا الاعتراض فعل ذاتي غير خارج عن نتاج فكره، ومرتكزه الاستدلالي بالسماع يكشف عن دقّة تحرّيه وحدّة تفقّهه. والصحيح إنّه غير منتج؛ إذ اعتمد على مرجعيات لغوية في دحض هذا الفرق بين الصيغتين تمثلت بإيرادات أبي حيان على الزمخشري، والغريب أنه أشار إليه في كتابه الدرّ المصون، ومع ذلك لم يجد غضاضة، وهو يقول: اعترضت. والعجيب إنّ ادّعاءه الاعتراض يمثل نقضاً بلا حلٍّ، خلافاً لأبي حيان الذي ذكر النقض - بدليلين من النقل - والحلّ معاً، على النحو الآتي:(وَنَزَّلْنَا التَّضْعِيفَ فِيهِ هُنَا لِلنَّقْلِ، وَهُوَ الْمُرَادِفُ لِهَمْزَةِ النَّقْلِ. وَيَدُلُّ عَلَى مُرَادِفَتِهِمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِرَاءَةُ يَزِيدَ بْنِ قَطِيبٍ مِمَّا أَنْزَلَنَا بِالْهَمْزَةِ، وَلَيْسَ التَّضْعِيفُ هُنَا دَالًّا عَلَى نُزُولِهِ مُنَجَّمًا فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ لِمَ قِيلَ: مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى لَفْظِ التَّنْزِيلِ دُونَ الْإِنْزَالِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ النُّزُولُ عَلَى التَّدْرِيجِ وَالتَّنْجِيمِ، وَهُوَ مِنْ مَجَازِهِ لِمَكَانِ التَّحَدِّي. وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَضْعِيفِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ هُنَا، هُوَ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّكْثِيرِ، أَيْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بِالتَّضْعِيفِ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْكَثْرَةِ.

وَذَهَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَنْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ غَالِبًا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ التَّضْعِيفِ مُتَعَدِّيَةً، نَحْوَ: جَرَحْتُ زَيْدًا، وَفَتَحْتُ الْبَابَ، وَقَطَعْتُ، وَذَبَحْتُ، لَا يُقَالُ: جَلَّسَ زَيْدٌ، وَلَا قعد عمرو، وَلَا صَوَّمَ جَعْفَرٌ، وَنَزَّلْنَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا قَبْلَ التَّضْعِيفِ إِنَّمَا كَانَ لَازِمًا، وَتَعَدِّيهِ إِنَّمَا يُفِيدُهُ التَّضْعِيفُ أَوِ الْهَمْزَةُ، فَإِنْ جَاءَ فِي لَازِمٍ فَهُوَ قَلِيلٌ. قَالُوا: مَاتَ الْمَالُ، وَمَوَّتَ الْمَالَ، إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ فِيهِ، وَأَيْضًا، فَالتَّضْعِيفُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ وُقُوعِ الْفِعْلِ، أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ اللَّازِمَ مُتَعَدِّيًا فَلَا، وَنَزَّلْنَا قَبْلَ التَّضْعِيفِ كَانَ لَازِمًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا، فَيَكُونُ التَّعَدِّي الْمُسْتَفَادُ مِنَ التَّضْعِيفِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لِلنَّقْلِ لَا لِلتَّكْثِيرِ، إِذْ لَوْ كَانَ

لِلتَّكْثِيرِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَى اللَّازِمِ، بَقِيَ لَازِمًا نَحْوَ: مَاتَ الْمَالُ، وَمَوَّتَ الْمَالُ. وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ التَّضْعِيفُ فِي نَزَلَ مُفِيدًا لِلتَّنْجِيمِ لَاحْتَاجَ قَوْلُهُ تَعَالَى: لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً إِلَى تَأْوِيلٍ، لِأَنَّ التَّضْعِيفَ دَالٌّ عَلَى التَّنْجِيمِ وَالتَّكْثِيرِ، وَقَوْلُهُ: جُمْلَةً واحِدَةً يُنَافِي ذَلِكَ. وَأَيْضًا فَالْقِرَاءَاتُ بِالْوَجْهَيْنِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا جَاءَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَأَيْضًا مَجِيءُ نَزَلَ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ التَّكْثِيرُ وَالتَّنْجِيمُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ جِدًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ)[٤].

- من الموارد الأخرى التي عوّل فيها السمين الحلبي على السماع في التعقيبات على قول الراغب، تعليله ترك النطق بكلمة كيّنونة على الأصل، يقول الراغب: (ولم يقولوا كيْنُونَة على الأصل، كما قالوا: مَيِّت؛ لثقل لفظها)[٥]. وقد توقف السمين عند قوله: «لم يقولوا»؛ ليقول: (ولم يقولوا يعني في المشهور، والّا فقيل في غيره، وأنشد: حتّى يَعُودَ البحرُ كَيِّنُونَه)[٦]. ويبدو أن هذا الأصل كان مستعملاً، وهو ما يؤكده كلام المبرد في أثناء ذكر هذه المسألة في مصادر المعتل معللاً، بقوله: (إِنَّمَا كَانَ الأَصْل كَيَّنونة وصيّرورة وشيّخوخة وَكَانَ قبل الْإِدْغَام كيونونة وَلَكِن لما كثر الْعدَد الزموه التَّخْفِيف كَرَاهِيَة للتضعيف وَمثل ذَلِك قَوْلهم فِي هَيِّن هيْن وَفِي سيِّد سَيد وَكَذَلِكَ ميِّت مَيت وليّن لَيْن وَجَمِيع مَا كَانَ على هَذَا الْوَزْن فَلَمَّا كَانَ التَّخْفِيف فِي الْعدَد الْأَقَل جَائِزا كَانَ فِي الْعدَد الْأَكْثَر لَازِما)[٧]. والشاهد المسموع أورده ابن جنّي مع بيت آخر باختلاف يسير استدلالا على الأصل المسموع، وهما:

قَد فارَقَتْ قَرِينَها القَرِينَهْ
وشَحَطَتْ عَن دارِها الظَّعِينَهْ
يا لَيتَ أَنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ
حَتَّى يَعُودَ الوَصلُ كَيَّنُونَهْ[٨]

ولا مزيّة لما قدّمه السمين في الردّ والاعتراض، فهذا الشاهد متداول في المصنفات الصرفيّة، فضلا عن ذلك إنّ المسألة لا علاقة لها بمفردات القرآن التي تطرق إليها المصنفان.

- احتجّ السمين الحلبي بالسماع ليكون مرتكزاً نقلياً في ردّ قول الراغب: (السرادق فارسي

معرّب، وليس في كلامهم اسم مفرد ثالثه ألف وبعده حرفان)[9]، ودليله هذا مبنيّ على عدم النظير في كلام العرب، وهو فرع الاستقراء الذي اتّبعه العلماء لجمع التراث اللغوي، وهذا الادّعاء، أي قول الراغب، مرفوض من حيث التعميم، فقد استند السمين إلى النقل في إيراد المفتوح الفاء مما ثالثه ألف وبعده حرفان، ليكون نقضاً للتعميم: (قلت: وليس كما قال، لقولهم: جَلاجل وحَلاحل؛ بالحاء والجيم. قال:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجلٍ
وبين النقاء أنت أم أمُّ سالم؟

نعم، لو قال: مفتوح الأول لكان مستقيمًا نحو مَساجد.)[10]. وواضح أنّ السمين اعترض على التعميم لا غير، وذيل كلامه ظاهر في ذلك. وليس هذا النقض خاصّاً بالسمين، فالكثير من العلماء ذكروا ما جاء مفرداً، وثالثه ألف بعدها حرفان، فالفارابي ضمّن ديوانه كلمات كثيرة، منها: الحُباحِب (اسم رجل)، ورجل ضُباضِب(إذا كان قصيرا)، وشعر جُثاجِث(ملتفّ)، والعُرائِر(الملتف)، وغيرها[11]. وذكر ابن جنّي وغيره مجيء المفرد زنة فُعائل مما ألفه ثالثة وبعده حرفان[12]، وأورد ابن القطّاع الكثير منها، نحو: نُبَايع(اسم مكان)، وفُرَانِس(الذي يفترس كلّ شيء)، ودُلا مِص، وفُرَافِص(الشديد البطش)[13].

- ارتكز السمين الحلبي على السماع في ردّ قول الراغب: إنّ زوجة بالهاء لغة رديئة، محتجّا لذلك بورودها في الحديث النبوي، وهذا كافٍ بنظره لرفع الرداءة عن هذه اللغة، وعزّز ذلك بما رواه الفرّاء عن الفرزدق بقوله:

وإنَّ الذِي يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِي
لَسَاعٍ إلَى سَدِّ السُّرَى يَسْتَمِيْلا[14]

والذي يبدو، من الرجوع إلى أقوال العلماء، أنّها اللغة العالية التي نطق بها القرآن، ومجي اللغة الثانية بالهاء لا يقدح بفصاحتها بعد أن ثبت أن التميميين ينطقون بها كما سيأتي. فالفارابي قال عنها: إنّها لغة في زوج الرجل[15]، وأورد الأزهري عن ابن السكّيت هي زوجه وزوجته[16]، وذكرها الجوهري أيضا[17]، وفصّل فيها ابن سيده بعد

أن أورد اللغتين، فقال: (قَالَ بعض النَّحْوِيين: أما الزَّوْج فَأهل الْحجاز يضعونه للمذكر والمؤنث وضعا وَاحِدًا، تَقول الْمَرْأَة: هَذَا زَوجي، وَيَقُول الرجل: هَذِه زَوجي، وَقَالَ الله تَعَالَى: (اسكن أَنْت وزوجك الْجنَّة) و (أمسك عَلَيْك زَوجك) وَبَنُو تَمِيم يَقُولُونَ: هِيَ زَوجته، وأباها الْأَصْمَعِي فَقَالَ: هِيَ زوج لَا غير، وَاحْتج بقول الله تَعَالَى: (اسكن أَنْت وزوجك الْجنَّة) ، فَقيل لَهُ: نعم كَذَلِك قَالَ الله، فَهَل قَالَ، عز وَجل، لَا يُقَال: زَوْجَة، وَكَانَت من الْأَصْمَعِي فِي هَذَا الْوَجْه شدَّة وعسر)[18]. وقال ابن فارس: الزوج هو الفصيح[19]. وأتى على ذكر اللغتين الزمخشري أيضا[20].

المرتكز العقلي

الخطاب المبني على النشاط الذهني ولغة التفكير يبلغ مؤداه وينتهي إلى مقصده بحكم المرتكزات العقليّة التي تعمل على صناعة خاصيّة الإقناع وتأسيس ثقافة التواصل المعرفي، وفي هذا الإطار نجد السمين الحلبي قد عوّل على المرتكزات العقليّة كثيراً في تعقّب الراغب الأصفهاني، وأبرز هذه المرتكزات هو القياس، إذ كان يبني لغة الاستدلال على أساس ما يعطيه القياس من فاعلية في الاستجابة في علوم العربيّة، ومن موارد القياس عنده ما يأتي:

- لم يرتضِ السمين ما ذكره الراغب في توجيه لفظ «أثاث» على أنه لا واحد له، فقال السمين: (قال الراغب: وقيل للمال كله إذا كثر: أثاث ولا واحد له من لفظه، وفيه نظر؛ إذ واحده أثاثة، كتمر وتمرة)[21]. النظر الذي يُوقفه السمين على كلام الراغب يستند فيه على القياس في ذكر المفرد لاسم الجنس الجمعي، الذي واحده يميّز بالتاء أو الياء، كما في بقر وبقرة ونخل ونخلة. وما ينبغي التنبيه عليه أن كلام الراغب مصدّر بلفظة قيل، والكلام للفراء في معانيه، إذ قال: (والأثاث لا واحد لَهُ، كما أن المتاع لا واحد لَهُ)[22]، وهي مسألة خلافية بعضهم يذكر لها مفرداً وآخر يقول لا مفرد لها، وفي ذلك يقول الطبري: (وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَثَاثِ أَجَمْعٌ هُوَ أَمْ وَاحِدٌ، فَكَانَ الْأَحْمَرُ فِيمَا ذُكِرَ لِي عَنْهُ يَقُولُ:

هُوَ جَمْعٌ، وَاحِدَتُهَا أُثَاثَةٌ، كَمَا الْحَمَّامُ جَمْعٌ وَاحِدَتُهَا حَمَّامَةٌ. وَالسَّحَابُ جَمْعٌ وَاحِدَتُهَا سَحَابَةٌ. وَأَمَّا الْفَرَّاءُ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا وَاحِدَ لَهُ، كَمَا أَنَّ الْمَتَاعَ لَا وَاحِدَ لَهُ. قَالَ: وَالْعَرَبُ تَجْمَعُ الْمَتَاعَ: أَمْتِعَةً، وَأَمَاتِيعَ، وَمُتَعٌ. قَالَ: وَلَوْ جَمَعْتُ الْأَثَاثَ لَقُلْتُ: ثَلَاثَةُ آثَّةٍ وَأُثُثٍ.)[٢٣]. ولا أرى مسوّغاً لذكر اسم الراغب في توجيه الاعتراض؛ ما دامت المسألة خلافيّة، وكان الأجدر بالسمين أن يعرض الرأيين، ومن ثم يحمل على الرأي الذي ينبغي إعادة النظر فيه، والغريب أن السمين يذكر رأي الفراء في جمعه من غير أن يشير إليه، وهذا يعني أن مرتكزات الردود غير ذاتيّة، بل هي اقتنائيّة.

- استند السمين الحلبي إلى القياس في ردّ كلام الراغب الأصفهاني عندما جعل آجر للمشاركة، وهو يعقد مقارنة بين أجَر وآجَر في قوله: (والفرق بينهما أنّ أجرته يقال إذا اعتبر فعل أحدهما، وآجرته يقال إذا اعتبر فعلاهما، وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد، يقال: آجره الله وأجره الله. والأجير فعيل بمعنى فاعل أو مُفاعِل)[٢٤]. وهذا الفرق غير تامّ عند السمين الحلبي؛ لأنّ المشاركة معنى تؤديه صيغة فاعل، وآجر زنة أفعل لا فاعل، والدليل على ذلك القياس التصريفي، فأفعل مضارعه يُفْعِل ومصدره الإفعال، وفاعل يُفاعِل ومصدره المفاعلة والفِعَال، ومجيء مضارع آجر على يُؤجِر لا يُؤاجِر، ومصدره على الإيجار لا المؤاجرة والإجار، مثل آمن يُؤمِن إيماناً. ولا يكون فعيل بمعنى المفاعل إلّا إذا كان بمعنى المشاركة[٢٥]. وفي الحقيقة أنّ القياس الذي يتكئ عليه السمين في ردّ كلام الراغب هو المستفاد من ظاهر الصيغة بذاتها بمعزل عن المادّة. أمّا لفظ آجر فقد تطرق إليه العلماء من أصحاب المعجمات، وذكروا ما يجوز فيه من أوجه اعتماداً على المعنى والتصريف، ففي العين: (وآجرتُ مملوكي إيجاراً فهو مُؤجر)[٢٦]. والتصريف الذي يقود إليه القياس، هنا، يؤكد أنّه أفعل لا فاعل. وفي المحكم أورد ابن سيده: (وأجر المملوك يأجره أجراً، وآجره إيجاراً ومؤاجرة... وآجرت البغي نفسها مؤاجرة:

أباحت نفسها بأجر)[٢٧]. وفيما أورده يحتمل المبنى الأمرين أفعل وفاعل، ويؤيده الظهور المصدري، فالقياس في فاعل: مفاعل وفعال، وفي أفعل: إفعال. ومصدر آجر مرّة إفعال وأخرى مفاعلة، والمعنى بينهما قريب. ومما ذكره الزمخشري في هذا المجال: (وهو مؤجر ولا تقل مؤاجر فإنه خطأ وقبيح، وليس آجر هذا فاعل ولكن أفعل، وإنما الذي هو فاعل قولك: آجر الأجير مؤاجرة، كقولك شاهره وعاومه، وكما يقال: عامله وعاقده. وتقول: طلب الأجرة، فأعطاه الآجرة)[٢٨]. وفي لسان العرب: (وَقَدْ أَجَرَه اللهُ يأْجُرُه ويأْجِرُه أَجْراً وآجَرَه اللهُ إِيجاراً... وَفِي حَدِيثِ أُم سَلَمَةَ: آجَرَني اللهُ فِي مُصِيبَتِي وأَخْلف لِي خَيْراً مِنْهَا؛ آجَرَه يُؤْجِرُه إِذا أَثابه وأَعطاه الأَجر وَالْجَزَاءَ... وأَجَرَ المملوكَ يأْجُرُه أَجراً، فَهُوَ مأْجور، وَآجِرُهُ، يُؤَجِرُهُ إِيجاراً ومؤاجَرَةً، وكلٌّ حسَنٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَآجَرْتُ عَبْدِي أُوجِرُه إِيجاراً، فَهُوَ مُؤْجَرٌ... وآجرتِ الأَمَةُ البَغِيَّةُ نفسَها مؤاجَرَةً)[٢٩]. واحتمال البنائين وارد فيما أورده ابن منظور من جهات التصريف، ولكن يمكن أن نفهم أنّ البناء (أفعل) جاء مع سياق آجره الله، والبناء (فاعل) جاء مع آجرت البغي، واحتمل الاثنين مع آجرت المملوك. ولهذا المبنى حضور في المتون الصرفيّة، فهو عند ابن الحاجب زنة فاعل، وفيه يقول: (والهمزتان في كلمة إن سكنت الثّانية وجب قلبها، كـ (آدم) و (أيت) و (أوتمن)، وليس (آجر) منه؛ لأنّه فاعل لا أفعل؛ لثبوت يؤاجر، وممّا قلته فيه [من المتقارب]:

دللت ثلاثا على أنّ يؤجـ
ـر لا يستقيم مضارع آجر
(فعالة) جاء و (الافعال) عزّ
وصحّة (آجر) تمنع (آجر))[٣٠]

وقد أثار هذا القول من ابن الحاجب بعض العلماء، فحملوا عليه، فهذا الرضي يرفض ما يراه ابن الحاجب في توجيه الصيغة معتمدا في ذلك على ما تذكره المعجمات كالعين وأساس اللغة، وقد خلص إلى أنّ آجر المتعدي إلى اثنين في آجرتك الدار من باب الإفعال، وآجر المتعدي إلى واحد في آجرت الأجير من باب المفاعلة أي عقدت معه

عقد الإجارة[٣١]. وهذا التفريق ينظر إلى المعنى والوظيفة النحويّة. وكان ركن الدين الاسترآبادي يذهب إلى أنّه مشترك بين فاعل وبين أفعل[٣٢]، واستدعى لذلك الموروث اللغوي، فذكر رأي ابن القطّاع وابن سيده، قائلاً: (حكى ابن القطاع في كتاب الأفعال من كتاب الأبنية أنه يقال: آجره الله أجرا، وآجره يؤجره، وأجرت المملوك والأجير، وآجرته اؤجره: أعطيته أجره.

وهو ظاهر في أن آجر بالمعنى المذكور أفعل لا فاعل؛ لأن يؤجر لا يكون مضارعا لغير أفعل. وأما آجرت الدار والدابة ونحوهما ففيه لغتان، إحداهما: أنه فاعل، [والمضارع منه] يؤاجر، والأخرى: أفعل، والمضارع منه يؤجر. والذي يدل عليه قول صاحب المحكم: وآجرت المرأة البغي نفسها مؤاجرة وإيجارا؛ أي: أباحتها بأجرة. فهذا من قبيل: آجرت الدار، مع أنه جاء له مصدران، فالمؤاجرة مصدر فاعل، والإيجار مصدر أفعل)[٣٣].

والذي يبدو أن المسألة فيها أخذ وردّ، والمبنى يحتمل الاثنين، وهذا الاحتمال له سند معرفي متقوّم بالنقل الذي يركن إليه أهل اللغة، ولا مسوّغ لما اعترض به السمين الحلبي على الراغب، وكان الحري به أن يستعرض المسألة، ويشخّص محلّ النزاع بين التوجيهين.

- من الأسس التي استند فيها إلى القياس اعتراضه على قول الراغب في جمع إنسيّ على أناسيّ[٣٤]، فالجمع أناسيّ مفرده إنسان فعلان، والأصل أناسين زنة فعالين، فأبدلت النون ياء وأدغمت مع الياء، مثل طرايّ في طرايين جمع طريان[٣٥]. وقد حرّر المسألة في الدرّ المصون قائلاً: (وَأَنَاسِيَّ فيه وجهان، أحدهما: وهو مذهبُ سيبويه أَنَّه جمعُ إنسان. والأصلُ: إنسان وأناسين، فَأُبْدِلَتِ النونُ ياءً وأُدْغم فيها الياءُ قبلَها، ونحوَ ظِرْبانِ وظَرابِيّ. والثاني: وهو قولُ الفراء والمبرد والزجَّاج أنه جمع إنْسِيّ. وفيه نظرٌ لأنَّ فَعالِيّ إنما يكونُ جمعاً لِما فيه ياءٌ مشددةٌ لا تدلُّ على نَسَبٍ نحو: كُرْسِيّ وكَرَاسيّ. فلو أُريد بكرسيّ النسبُ لم يَجُزْ جمعُه على كراسيّ. ويَبْعُدُ أَنْ يُقالَ: إن الياءَ في إِنْسِي

ليست للنسبِ وكان حقُّه أَنْ يُجْمَعَ على أَناسِية نحو: مَهالبة في المُهَلَّبي وأَزارِقة في الأَزْرقي.)[٣٦]. وما ذكره السمين هنا يؤكّد أن المسألة خلافيّة، ولم ينفرد بها الراغب بل هو جار على رأي الفراء والمبرد والزجاج، وإذا كان ردّه متقوّماً بالقياس، فيمكن الحمل توجيهاً على السماع؛ إذ ورد جمع الثلاثي المختوم بياء النسب شذوذا على فعاليّ كما في مهريّ مهارِيّ[٣٧]، وبذلك يكون مورداً في التوجيه. ولو كانت عبارة الحلبي عن هذا الجمع أنّه ليس بقياس، لكان أتمّ في تحقيق المسألة. أمّا قوله في جمع إنسيّ: «وكان حقّه أن يُجمع على أناسية»، فهذا الجمع يكون لإنسيّ وإنسان كما يرى الأزهري[٣٨]، وهذا يعزّز الصلة بين اللفظين، فيمكن أن يكون أناسي جمعا لإنسي وإنسان. وهذا ما ذكره الجوهري بقوله: (الإِنْسُ: البَشَر، الواحد إِنْسِيٌّ وأَنَسِيٌّ أيضاً بالتحريك، والجمع أَناسِيُّ. وإِنْ شئتَ جعلته إنساناً ثم جَمَعْتَهُ أَناسِيَّ، فتكون الياء عوضاً من النون. وقال الله تعالى: «وأناسي كثيرا». وكذلك الأناسية، مثل الصيارفة والصياقلة)[٣٩].

- من الموارد التي نجد فيها رأي السمين يقع في قبال ما يذكره الراغب من توجيه صرفي، من غير أن يشير إلى تخطئة أو تصويب، قوله في مصدر تخلّف خِلافة[٤٠]، وقول السمين في هذا: (قلت: حقّ مصدر تخلّفَ وخَلَفَ خَلافَة، وهو خالف أي رديء أحمق)[٤١]، وهنا السمين يتبنّى رأياً، ينطوي على تصحيح مسار ما ذهب إليه الراغب، بقوله «وحقّ مصدر تخلّف»، محيلاً بذلك على البعد المعياري، من حيث إنّ كلمة الحق تُستعمل فيما يؤدّي مفهوم القياس. وفي هذا نظر؛ إذ المعروف إنّ حقّ مصدر الخماسي (تفعّل) هو (تفعيل)، وفي ذلك يقول سيبويه: (وأما مصدر تَفَعّلتُ فإنه التفعُّل، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّل، وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعلٍ، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت، ولا غير الياء لأنه أكثر من فعلت، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك. من ذلك قولك: تكلمت تكلماً، وتقولت تقولاً.)[٤٢]، ومن

المعاصرين، الذين ذهبوا إلى ذلك، الدكتور أحمد مختار عمر؛ إذ أورده في معجمه، بقوله: (تخلَّفَ/ تخلَّفَ عن/ تخلَّفَ في يتخلَّف، تخلُّفًا، فهو مُتخلِّف، والمفعول مُتخَّلف عنه)[٤٣]. وهذا هو القياس في مصدر تفعّل، ولا مسوغ لما نعت به السمين توجيهه بالحقّ.

- من المسائل الأخرى التي نجد السمين يرتكز، فيها، على القياس في تصويب قول الراغب؛ حديثه عن كلمتي راشد ورشيد، يقول الراغب: (.. وقال بعضهم: الرَّشَدُ أخصُّ من الرُّشْدِ، فإنّ الرُّشْدَ يُقال في الأمور الدنيويّة والأخرويّة، والرَّشَد يُقال في الأمور الأخرويّة لا غير. والراشد والرشيد يُقال فيهما جميعاً)[٤٤]. وقد سلط السمين الضوء على العبارة الأخيرة، فقال: (والصواب أنّ الرشيد مثال مبالغة، فيجوز أن يكون لهما. وأمّا راشد فقياسه ألّا يجيء من رشد بالكسر لأنّه قاصر، بل قياسه فَعِلَ، كفَرِحَ)[٤٥]. الأساس المعرفي الذي بنى عليه السمين في بناء اسم الفاعل من فَعِل القاصر يعتمد على القياس، وهو الوجه في بناء القاعدة، وإن كانت بعض الكلمات خارجة عن هذا القياس كـ سَلِمَ ومَرِضَ وسَخِطَ ووَهِمَ.

ولكن ثمّة ما يستدعي التأمل والنظر فيما اعترض به السمين الحلبيّ، فسياق الحديث عند الراغب في عبارة «فيهما جميعاً» متّصل بمجال استعمال اللفظتين، أي في الدنيا والآخرة، فنسق التعبير واحد، إذ ذكر لفظ: «يُقال»، و «في»، والمجال، في الاستعمال لمبنيي الرُّشْد والرَّشَد، مخصص بأمرين لا غير، وقد اتّصل الحديث بذكر صورتين أخريين لهذه المادّة معطوفة في الاستعمال على المجالين المتقدّمين. ولم يكن كلام الراغب على الاشتقاق والصياغة حتّى يندب السمين للتصحيح والتقويم، فالحديث عن التداول والاستعمال لا الاشتقاق والبناء، والقرينة في ذلك واضحة جدّاً.

- وقد يُبنى المرتكز على الكثرة كما في توجيه الأولى في بناء دِفْء، فقال الراغب: (وهو لما يُدْفِيء)[٤٦]، وفي ذلك يقول السمين:

(الدفء: اسم لما يدفأ به من البرد... وعبر الراغب بالدفء عما يدفئ، فعلا بمعنى فاعلٍ، والأولى ما قدمته؛ فإن فعلاً كثر بمعنى المفعول نحو ذبحٍ وطحنٍ)[٤٧]. وهنا السمين يرى الأولوية في جعل المبنى يدل على ما يُفعل به، ولا أرى كبير فرق بين الاثنين، فالذي يُدفِئ وما يُدفأ به مآلهما واحد في الدلالة، ففي الظهور الأوّل تكون النسبة مجازية، وفي الثاني آليّة، وكلمات الأعلام واضحة في ذلك، ففي العين: (والدِّفْءُ: ما يُدْفِئُكَ، وثوب دفيء أي مدفىء)[٤٨]، والنسبة هنا مجازيّة. وقال الفراء في قوله تعالى: « لكم فيها دفء»: (وهو ما ينتفع به من أوبارها)[٤٩]، وظهوره في أداة الدفء واضح. والمعنى نفسه في ديوان الأدب: (الدِّفْءُ: نِتاجُ الإبل وأَلبانُها، وما يُنتَفَعُ به، والدِّفءُ: السُّخُونةُ)[٥٠]. وقد جمع الجوهري بين الاثنين، فقال: (الدِّفْءُ: نِتاجُ الإبل وألبانُها، وما يُنْتَفَعُ به منها. قال الله تعالى: (ولكم فيها دفء) ... والدِّفْءُ أيضاً: السخونَةُ، تقول منه دَفِئَ الرجُلُ دَفاءَةً، مثل كَرِهَ كراهةً، وكذلك: دَفِئَ دَفَأً، مثل ظَمِئَ ظَمَأً، والاسم: الدفء بالكسر وهو: الشيء الذي يدفئك)[٥١]. فالأولويّة التي يذكرها السمين يبوح بها معنى اللفظ نفسه بالتلازم، ولا داعي للوقوف على كلام الراغب من أجل هذه النكتة، وكلام اللغويين واضح جدّا في تحديد المراد.

- ومن مرتكزات القياس ما نجد تعليقه على كلام الراغب في جمع قِرْدان على قُرَاد، إذ يقول: (وهو جمع قردانٍ، كذا قال الراغب، والظاهر العكس، أعني أن تكون قردانٌ جمع قرادٍ، نحو غلمانٍ جمع غلامٍ، وغربانٍ جمع غراب)[٥٢]. وهنا يُورد السمين رأي الراغب ويقول: الظاهر العكس، وكأنّ القياس كائن بعكس الصيغ، وهذه التفاتة جميلة، لو كان كلام الراغب كما ينقله السمين، والصحيح أنّ السمين متوهم في النقل، ومن ثَمّ فتوجيهه قائم على فرضيّة الادِّعاء، وهو غير تامّ؛ فقول الراغب جارٍ على المشهور الذي ذكره العلماء، وحقيقة قوله: (والقُرَادُ جَمْعُهُ: قِرْدَانٌ)[٥٣]، وعلى هذا جرى القياس في صيغة

فُعال على فِعْلان، قال سيبويه: (وأما ما كان فُعَالاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ؛ لأنه ليس بينهما شيء إلاَّ الكسر والضُّم. وذلك قولك: غرابٌ وأغربةٌ، وخراجٌ وأخرجةٌ، وبغاثٌ وأبغثةٌ. فإذا أردت بناء أكثر العدد كسّرته على فِعلانٍ، وذلك قولك: غُرابٌ وغِربانٌ، وخُراجٌ وخِرجانٌ، وبُغاثٌ وبِغثانٌ، وغُلامٌ وغِلمانٌ)[٥٤]، وقد ذكر هذا الجمع الخليل[٥٥]، والأزهري[٥٦]، وابن سيده[٥٧]، والجوهري[٥٨].

المادّة اللغويّة أو الجذر اللغوي

من المرتكزات المهمّة التي بنى عليها السمين ردوده على الراغب هي المادّة اللغويّة أو الجذر اللغوي، وهي الوحدات الأساسيّة التي يُبنى عليها المعجم نظامه الداخلي، فالكلام العربي على كثرته يستمدُّ أصوله من تلك الوحدات التي يُعبّر عنها بالمواد اللغويّة، وهي حروف مقطّعة تمثّل هويّة لمفردات عديدة تلتقي معها في الحروف الأصول التي تبقى ثابتة في تصريف الكلمة، ومن قبل أشار الثمانيني إلى هذه الفكرة في تحديد مفهوم التصريف، إذ يقول: (والتصريف في النحو والتصرف فيه: هو أن تأتي إلَى مثال من الحروف الأصول فتشتق منه بزيادة أو نقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها عَلَى معنى لا يدل عَلَيْهِ المثال الآخر. مثال ذلك أن تأتي إلَى مثال «ض ر ب»، فإن اشتققت منها فعلاً ماضياً قلت: «ضرب»، وإن اشتققت منه فعلاً مستقبلاً قلت: «يَضرب»، وإن اشتققت منه أمراً قلت: «اضرب»، وإن اشتققت منه نهياً قلت: «لا تضرب»، وإن اشتققت منه مصدراً قلت ضرباً ومضرباً، وإن اشتققت منه اسماً للزمان أو للمكان اللذين يُوقع فيهما الفعل قلت: «مَضرباً» وإن اشتققت منه اسم الفاعل قلت «ضارب»، وإن اشتققت منه اسم المفعول قلت: «مضروب»، وإن اشتققت منه مثالاً ليدل عَلَى التكثير و التكرير قلت «ضربَ»، وإن اشتققت منه مثالاً للمفعول الَّذِي لم يذكر فاعله قلت: «ضرب»، فإن اشتققت منه مثالاً ليدلّ عَلَى استدعائه الفعل قلت: «استضرب»، وإن أردت أنه فَعَل من الضرب مثل ما فُعِل به عَلَى جهة المقابلة قلت:

ضارب زيد عمراً، فإن أردت أنّه فَعَل الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت: «اضطرب» فقد رأيت كيف تصرفت فِي المثال الواحد بإن اشتققت منه هذه الأمثلة الكثيرة ودللت بكل بناء منها عَلَى معنى لا يدل عَلَيْهِ الآخر، فهذا هُوَ التصريف فِي الكلام والتصرّف فيه»[٥٩]. والصور المتعدّدة التي يفرزها الجذر اللغوي الواحد تحكمها علاقة الأصل بالفرع في ضوء مبدأ الاشتقاق، كما يتّضح من النصّ السابق، فهذه الحروف، وإن لم تكن لفظاً مستعملاً، تبوح بالأصل الذي ترجع إليه الألفاظ جميعها، قبل أن تطرأ عليها عوارض التصريف كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال والإدغام وغيرها. وهذان الأمران، أعني الاشتقاق والتصريف، مفيدان جدّاً في التمييز بين الجذور اللغويّة التي تتقارب حروفها، كما في الجذرين (ع ص ا) و(ع ص ى)، و(ق و ل) و(ق ي ل) وغيرها. ولم تكن هذه الجذور اللغويّة وليدة الاجتهاد والاستحسان، بل هي مبنيّة على أسس رصينة ومبادئ حصيفة، مثّلتها مقاربات العلماء بإيجاد العلاقات المعنويّة وطُرق الاشتقاق وأدلّة التصريف، ولا نعدم وجود خلاف في تحديد مرجعيات بعض الألفاظ ما دام الدليل قائدا إليها كما في تحديد الجذر اللغوي لكلمة شيطان ومدينة ومكان زيتون ورمّان وغيرها، ولكلّ مساره الاستدلالي في الرجوع إلى الجذر. وفي موارد قد يكون للكلمة جذران، يتّضح من جهات التصريف التي تعرض للكلمة، كما في سنة التي قيل في جمعها سنوات وسنهات، وشفة التي قيل في النسب إليها شفوِيّ وشفهِيّ، ودم التي قيل في تثنيتها دمان ودميان ودموان، وغيرها. وكان لهذا الخلاف أثره المميّز في الكشف عن الثراء العلمي وتوسع مديات المعرفة التي ينتجها اللغويون في بسط طروحاتهم الفكريّة ومقارباتهم الاستدلاليّة، ومن تجلّيات هذا الخلاف ما نجده من ردود السمين الحلبي على الراغب الأصفهاني، ومنها:

- ارتكز السمين على الجذر اللغويّ في الردّ على الراغب، إذ جعل قوله:(وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ

عَلَيْهِ) المؤمنون ٨٨، في ضمن حديثه عن مادّة أجر، وفي ذلك يقول السمين: (وقولُه: (وهو يجيرُ ولا يُجارُ عليه) ليسَ من هذهِ المادَّة التي نحنُ فيها ولا من معناها في شيءٍ البتَّةَ، بل من مادَّة «جَوَرَ». ولذلك ذكرَها في مادَّة تيكَ)[٦٠]. وبمعاينة متن الراغب، وما ذكره في مادّة (أ ج ر)، نجد خلاف المدّعى، فلا أثر لهذه الآية في الجذر المذكر، بل إنّه أورده في جذر (ج و ر)[٦١]. والعجيب أنّ ما طرحه الراغب في هذه المادّة ذكر جلّه السمين الحلبي في المادّة نفسها. وهذا يعني أنّ الراغب لم يلتبس عليه الأمر، وأنّه ذكر اللفظ في موقعه المناسب الذي أورده العلماء[٦٢].

- ومن الصور الأخرى لهذا المرتكز ما نجده في عدم تحسين رأي الراغب الذي جعل: حار في أمره بمعنى تحيّر، في مادّة حور لا حير[٦٣]. والصحيح أنّ الراغب أوردها في المادّتين (ح و ر) و(ح ي ر)[٦٤]، ومن خلال الرجوع إلى أصحاب المعجمات وجدت الكثير منهم يفصلون بينهما، فالخليل جعل الحيرة والتحير من حير[٦٥]، ومثله والجوهري[٦٦]، وابن فارس[٦٧]، وابن سيده[٦٨]، وابن منظور[٦٩]. في حين جعلهما الأزهري معا في مادة واحدة[٧٠]، وكذا ابن القوطيّة[٧١]. والغريب أنّ السمين لا يُحسّن قول الراغب في جعل حار في أمره، في ضمن الجذر (ح و ر): بمعنى تحيّر، ويرجعه إلى جذر (ح ي ر). وفي لوازم الجذرين نجده يجعل معنى التردّد حاضراً فيهما، إذ يقول في جذر (ح و ر): (وحار الماء في الغدير: تردّد... «ونعوذ بالله من الحَوَر بعد الكَوَر» أيس من التردّد في الأمر بعد المضي فيه)[٧٢]، وقال في الجذر(ح ي ر): (الحائر والحيران: الذي لا يهتدي لأمره، وهو المتردّد الفكر المتشعّب الرأي... والحائر الموضع الذي يتحيّر فيه الماء)[٧٣]، فهو في الوقت الذي يعترض على الراغب، يذهب، من حيث لا يشعر، إلى جعل المعنى ظاهراً في المادّتين. ومن ثمّ نقول: لا قيمة معرفيّة لما ارتكز عليه من دليل في التحسين وسواه.

- وقد اعتمد السمين على هذا المرتكز في الاعتراض على

الراغب الذي جعل كلمة مِحَال في قوله تعالى: (وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ) الرعد ١٣، في مادة (ح و ل)، إذ يقول: (قال الراغب: ولهذا قيل في وصفه تعالى: (وهو شديد المحال) [الرعد: ١٣] أي الوصول في خفية من الناس إلى ما فيه حكمة. وعلى هذا النحو وصف المكر والكيد، لا على الوجه المذموم، تعالى الله عن القبيح. قلت: ليس المحال من هذه المادة في شيء إنما هو من مادة م ح ل)[٧٤]. والراغب يذكر أنّ الكلمة فيها وجهان، أي أن تكون الميم أصليّة، وقيل إنّها زائدة[٧٥]، والقول بالزيادة هو المسوّغ في جعلها في الجذر الآخر. وبمتابعة العلماء نجد أن الخليل يجعلها في الجذر(م ح ل)[٧٦]، وقال ابن قتيبة: (وأصل المِحال: الحيلة. والحول: الحيلة)[٧٧] و ابن دريد تبع الخليل [٧٨]، وردّ الأزهري على من ادّعى أنّ الميم زائدة، وأنّه من مادّة(ح و ل)، بقوله: (وَقَالَ القتيبي فِي قَول الله جلّ وعزّ:) (الرَّعْد: ١٣، ١٤) أَي شَدِيد الكيد المَكْرِ قَالَ وأصل المِحَالِ الحيلةُ وَأنْشد قَول ذِي الرمة:

ولَبَّس بَين أقوام فَكُلٌّ
أَعْدَّ لَه الشَغَازِبَ والمِحَالا

قلت وَقَول القتيبي أصل المِحال الحيلةُ غلطٌ فاحِشٌ، وَأَحْسبهُ توهم أَن مِيم الْمَحَال مِيم مِفْعل وَأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ الْأَمر كَمَا توهمه؛ لِأَن مِفْعلاً إِذا كَانَ من بَنَات الثَّلَاثَة فَإِنَّهُ يَجِيء بِإِظْهَار الْوَاو وَالْيَاء مثل المِزْوَدُ والمِرْوَدُ والمِجْول والمِحْوَر والمِزْيَلُ والمِعْيَر وَمَا شاكلها، وَإِذا رَأَيْت الْحَرْف على مِثَال فِعَالٍ أولُه ميمٌ مكسورةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّة، مثل مِيم مِهاد ومِلاك ومِراس ومِحال وَمَا أشبهها. وَقَالَ الْفراء فِي كتاب (المصادر) المِحَالُ المُماحلة، يُقَال فعلت مِنْهُ مَحَلْتُ أَمْحَلُ مَحْلاً)[٧٩]. وهي عند ابن سيده من مادّة(م ح ل)[٨٠]، وهذا رأي الزمخشري أيضاً[٨١]. وذكر البيضاوي الوجهين بقوله: (وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحالِ المماحلة المكايدة لأعدائه، من محل فلان بفلان إذا كايده وعرضه للهلاك، ومنه تمحل إذا تكلف استعمال الحيلة، ولعل أصله المحل بمعنى القحط. وقيل فعال من المحل بمعنى القوة. وقيل مفعل من الحول أو الحيلة أعل

على غير قياس ويعضده أنه قرئ بفتح الميم على أنه مفعل من حال يحول إذا احتال، ويجوز أن يكون بمعنى الفقار فيكون مثلاً في القوة والقدرة كقولهم: فساعد الله أشد وموساه أحد.)[٨٢]، وفي اللسان هو من (م ح ل)[٨٣]، والغريب أنّ السمين الحلبي في تفسيره يقرّ أنّها مسألة خلافيّة، إذ يقول: ([واختلفوا في ميمه] : فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحْلِ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنُه فِعال كمِهاد. وقال القتبي: إنه مِنَ الحيلة، وميمُه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنْتُ. وقد غلَّطه الأزهري وقال: لو كان مِفْعَلاً مِنَ الحيلة لظهرت مثل: مِزْوَد ومِحْوَل ومِحْوَر)[٨٤]، ومن المفسّرين المحدثين من احتمل أصالة الميم وزيادتها[٨٥]. وهي على هذا من المسائل التي ذُكر لها وجهان، ولكن الغريب في الأمر أن ابن قتيبة لم يقل بأن الميم زائدة، وكلّ ما في الأمر أنّه قال وأصل المحال الحيلة، ولعله أراد الأصل في معناه ومدلوله، وكثير من العلماء قاربوا هذه اللفظة بمدلول الحيلة، ومن ذلك ما ورد في العين: (والمِحالُ: من المَكِيدة ورَوْم ذلك بالحِيَل)[٨٦]، والمروي عن ابن عباس في الآية بمعنى شديد الحول، وعن قتادة أنّه بمعنى الحيلة[٨٧]، والظاهر أنّ هذا يمثّل مرجعيّة ابن قتيبة فيما تبناه من رأي. وفي الصحاح: (وتَمَحَّلَ، أي احتال)[٨٨]، وقد أور الأزهري: (وَقَالَ عبدُ الرَّزَّاق عَن مَعْمرٍ عَن قَتَادَة شديدُ الحِيلَة فِي تَفْسِيره. وروى أَبُو عبيد عَن حجاج عَن ابْن جُرَيْجٌ ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ أَي الحَوْل)[٨٩]، ومما قاربه ابن سيده: (والمِحالُ: الكيد وروم الْأَمر بالحيل)[٩٠]، ولدى الفيروزآبادي المِحَال (ككِتابٍ: الكَيْدُ، ورَوْمُ الأمرِ بالحِيَلِ، والتَّدْبيرُ، والمَكْرُ، والقُدْرَةُ، والجِدالُ، والعَذابُ، والعِقابُ، والعَداوَةُ، والمُعاداةُ)[٩١]. وهذا يعني أنّ مرجعيات الفهم عند بعض اللغويين اتكأت على الموروث الديني في استنطاق المعنى، وهذا جرّهم إلى قرن المعنى بالأصل والاشتقاق، ومن ثمّ أصبحت الحيلة من متعلقات المعنى في مادّة (م ح ل)، وكان الأجدر في التحليل اللغوي ألا يجعل المعنى التفسيري التوضيحي هو الأصل

في الاعتماد على الجذر اللغوي؛ إذ لا يلزم أن يكون الموضِّح هو الأصل في تحديد الجذر اللغوي للموضَّح.

- ومن مواطن الرد القائم على الجذر اللغوي ما نجده من معالجة الراغب للثلاثي الأجوف بالواو والياء معاً، إذ جعل (الزيادة) مع (الزاد) في المسلك الاشتقاقي، وفي ذلك يقول السمين الحلبي: (قال الراغب في هذه المادة: والزاد: المدخر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت. والتزود: أخذ الزاد. وهذا منه بناءً على ما يفعله أهل اللغة من ذكرهم الاشتقاق الأكبر، وإلا فهذه من مادة ذوات الواو، وقد ذكرناها في بابها ولله الحمد)[٩٢]. وهذا هو المشهور لديهم، فـ(الزيادة) من ذوات الياء و(الزاد) من ذوات الواو، مع فرق يسير، فالخليل والأزهري يجعلان المعالجة مع الثلاثي المعتلّ العين، ولكن لكل منهما مادّته[٩٣]. والمعالجة المنفصلة نجدها عند الجوهري[٩٤]، وابن فارس[٩٥]، وابن سيده[٩٦]، والزمخشري[٩٧]، وابن منظور[٩٨]، والفيروزآبادي[٩٩]. في حين أهمل ابن دريد مادّة (دزو)[١٠٠]، ولم يذكرها ابن القوطيّة في أفعاله[١٠١]. والمعوّل عليه في ذلك اختلاف المنحيين في المعالجة، ودمج المادّتين عند الراغب في غير محلّه.

- وقد استند السمين على هذا المرتكز في توجيه أصل اللام في كلمة الشتاء، وهو بهذا يختلف مع الراغب في ذلك، يقول: (والظاهر أن لامه واوٌ، فيقال: شتا يشتو. وقد ذكره الهروي في مادة (ش ت و) وإن كان الراغب: ذكره في مادة (ش ت ي)[١٠٢]. ومع أنّ العلماء يقولون: أصل اللام هو الواو[١٠٣]، لم أجد الراغب يذكر ذلك صراحة، إذ يقول: (يُقال: شتا وأشتى، وصاف وأصاف...)[١٠٤]، فهو من النقل لا غير، وكلمة(يُقال) صريحة في ذلك، ولو قال السمين: لم أعثر على مصدر قوله، لكان أفضل.

ولكن، إن تنزّلنا عن ذلك، فقد يكون النقل لدى الراغب متّكأ على ما أورده الأزهري عندما ذكر: (وَيُقَال: شَتَوْنَا بالصَّمَّان، أَي أَقَمْنَا بهَا فِي الشتَاء، وشَتَيْنَا الصَّمَّان، أَي رَعيْنَاهَا فِي الشتَاء)[١٠٥]. وبحسب هذا النقل، يعني أن لامه ترد واويّة

ويائيّة.

- ومما حمله السمين على الراغب إدخاله (الكأس) في مادّة (ك ي س)، وفي ذلك يقول: (قد أدخل الراغب الكأس في هذا الموضع ومادته من كافٍ وهمزة وسين)[١٠٦]، وهذا الكلام في محلّه، فقد ذكر العلماء الكأس في (ك أ س)[١٠٧]. ولكنّنا نعثر على معالجة الأزهري لهذه الكلمة مع مادّة (ك ي س) بلا فصل محدد، ومع ذلك نجده يصرّح أنّها مهموزة[١٠٨]. وابن فارس ذكر الكلمة في مجمل اللغة ولم يذكرها في معجم مقاييس اللغة، ولكنّه أوردها في باب الكاف والألف وما يثلثهما[١٠٩].

الاشتقاق

الاشتقاق واحد من أدلّة التصريف التي يعوّل عليها في تحديد الأصول، وفرز الأحرف الزائدة، فهو: (اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل)[١١٠]، وقيل هو: (إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه)[١١١]، واشترطوا فيه المناسبة في المعنى والتركيب[١١٢]. وقد اعتمد عليه السمين في الاعتراض على الراغب الاصفهاني فيما يأتي:

- ارتكز السمين الحلبي على الاشتقاق في دفع القول بسريانيّة كلمة ربّانيّ، الذي نقله الراغب، وأعقبه بكلامه: (وأخلق بذلك، فقلّما يوجد في كلامهم)[١١٣]، والحلبي لا يرتضي ذلك، فاعترض عليه قائلا: (وقد اختار غير المختار، لأنا متى وجدنا لفظًا موافقًا للأصول اشتقاقًا ومعنًى، فأي معنًى إلى ادعاء السريانية فيه؟ وهذا كما قيل في الله والرحمن أنهما معربان. وهذه أقوال ضعيفة)[١١٤]، فهو منسوب إلى الربّ بمعنى التربية، ومأخوذ من لفظ الرِّبِّيّة ومعناها. وذكر فيه معاني أخر، تُرجعه إلى الأصل العربيّ[١١٥]. والتوجيه السرياني للكلمة هو المروي عن أبي عبيدة على أحد الوجهين، إذ يقول: (سمعت رجلا عالما بالكتب يقول: الربّانيّون العلماء بالحلال والحرام، والأمر والنهي، والأحبار أهل المعرفة بأنباء الأمم. ولكنّي أحسب الكلمة ليست بعربيّة، إنّما هي عبرانيّة أو سريانيّة)[١١٦]. وإرجاعه إلى الأصل العربي مما ذكره

العلماء، فقد نقل الأزهري عن سيبويه: (وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: زادوا ألفا ونُوناً فِي الرّبّاني إِذا أَرَادوا تَخْصيصاً بِعلْم الرّبّ دون غَيْره، كأنّ مَعْنَاهُ: صاحبُ العِلْم بالرّبّ دون غَيره من العُلوم. قَالَ: وَهَذَا كَمَا قَالُوا: رَجُل شَعْرانيّ، ولِحْيانيّ، ورَقَبانيّ، إِذا خُصّ بكَثرة الشّعر، وطُول اللِّحْية، وغِلظ الرّقبة)[117]، وقال عنها ابن قتيبة إنّها بمعنى العلماء المعلِّمين[118]. وقال عنها الطبري: (قال أبو جعفر: وأولى الأقوال عندي بالصواب في "الربانيين» أنهم جمع "رباني»، وأن "الرباني» المنسوب إلى "الرَّبَّان»، الذي يربُّ الناسَ، وهو الذي يُصْلح أمورهم، و «يربّها»، ويقوم بها، ومنه قول علقمة بن عبدة:

وَكُنْتُ امْرَأً أَفْضَتْ إلَيْكَ رِبَابَتي
... وَقَبْلَكَ رَبَّتْني، فَضِعْتُ، رُبُوبُ

يعني بقوله: «ربتني»: ولي أمري والقيامَ به قبلك من يربه ويصلحه، فلم يصلحوه، ولكنهم أضاعوني فضعتُ. يقال منه: «رَبَّ أمري فلان، فهو يُربُّه رَبًّا، وهو رَابُّه «. فإذا أريد به المبالغة في مدْحه قيل: «هو ربّان»، كما يقال: «هو نعسان» من قولهم: «نعَس يَنعُس».)[119]، وأبو حاتم الرازي يجعل الربانيّ للمخصوص بعلم الربّ دون غيره، وهو على ذلك يجعله من أصول عربيّة، والكلمة تستند إلى مبدأ الاشتقاق معتمدا على ما قاله سيبويه في النسبة إلى كلمة اللحية والشعر وزيادة الألف والنون فيها[120]. وهذا هو الرأي والوجه في المسألة، الذي يميل إليه العلماء.

- ارتكز السمين الحلبي على الاشتقاق في الاعتراض على الراغب في ادّعائه زيادة الميم من كلمة مسكنة في أصحّ القولين[121]، فالاشتقاق آلية لدفع تبنّي أصالة الميم، لذلك قال والمسكين من السكون، معلِّلا بقوله: إنّ المسكين تسكن حركته[122]. وزيادة الميم هو الرأي الذي يتبناه العلماء، ففي العين: (والمَسْكَنَةُ: مصدرُ فعل المِسْكِين، والمسكين: مفعيل بمنزلة المِنْطيق وأشباهه إلا أنهم اشتقوا [منه] فعلا فقالوا: تَمَسْكَنَ، ولا يقولون: مَسْكَنَ)[123]، وقد ذكر سيبويه الكلمات التي تكون الميم فيها غير زائدة، وهي: مِعْزَى،

ومَعَدَّ، ومنجنيق، ومأجج، ومهدد، وقال بزيادة ميم مسكين[١٢٤]. ورأي السمين الحلبيّ يجري على الوجه، وهو الصحيح، ولم أعثر على من قال بأصالة الميم فيها.

- وقد اتّخذ السمين الحلبي التحليل الصرفي القائم على الاشتقاق دليلا لنقض ادّعاء جعل كلمة (الفئة) في الجذر اللغوي (ف ي أ)، وهذا ما أورده الراغب في مفرداته، بحجّة أنّ فيها معنى الرجوع[١٢٥]. وفي ذلك يقول السمين الحلبي: (قال الراغب: والفئة الجماعة المتظاهرة التي يرجع بعضها إلى بعض في التعاضد. وهذا لا يصح لأن «فئة» عينها همزة ولامها ياء حذفت، فهي كمئة، والأصل: فئية بدليل قولهم: أمأت الدراهم: أي صيرتها مئة، فإن ادعوا فيها قلبًا أو حذف عينٍ فلا يُسمع لمخالفته الأصول. ونقل الهروي وغيره في لامها وجهين: أحدهما أنها ياء، والثاني أنها واو، وقال: هو من قولهم: فأيت رأسه وفأوته: إذا شققته فانفأى. قلت: وبهذا الاشتقاق يُعلم فساد قول من جعلها من فاء يفيء إذا رجع كما قدّمت)[١٢٦].

ومن قبلُ أشار صاحب كتاب العين إلى ذلك؛ إذ يقول: (فأو: الفأو: من قولك: فأوت رأسَهُ بالسّيف فأوا، وفأيته فأياً، وهو ضربُك قِحْفَهُ حتى ينفرج عن الدّماغ.. والانفياء: الانفراج.. ومنه اشتقاقُ الفِئة)[١٢٧]. ولكن جعلها ابن دريد مع الفيء في مادّة (ف ي أ)، وهي بمعنى: (الْجَمَاعَة من النَّاس يفيئون إِلَى الرئيس أَي يرجعُونَ إِلَيْهِ)[١٢٨]. ولعل الراغب اتّكأ عليه في البيان. وللجوهري توجيه آخر للكلمة، إذ جعلها من مادّة (ف ي أ)، والهاء عوض من الياء المحذوفة من وسطه لا من طرفه، وهي على النحو الآتي: (والفئة مثال الفعة: الطائفة، والهاء عوض من الياء التى نقصت من وسطه، أصله فيء مثال فيع لأنه من فاء، ويجمع على فئون وفئات، مثال شيات ولدات)[١٢٩]، وقد حمل ابن بري هذا على السهو؛ إذ المحذوف لام الكلمة لا عينها، والأصل فئو، وهي من فأوت بمعنى فرّقت؛ لأن الفئة كالفرقة[١٣٠]. ومما تقدّم يتضح أنّ الراغب لم ينفرد

بهذا الرأي، فقد سبقه غيره إليه كابن دريد والجوهري.

- وقد يكون الاشتقاق دليلا لنفي عجمة بعض الكلمات التي ذكرها العلماء، ومن ذلك ما نقله الراغب في القول بالأصل الفارسي لكلمة جهنّم، فقيل: إنّها معرّبة جهنام وقيل كهِنّام[١٣١]. والسمين يرى غير ذلك، فقد قال: (قال بعضهم: هي فارسية معربة، وأصلها جهنام، وأكثر النحويين على ذلك، كما نقله الراغب. فعلى هذا منع صرفها للعلمية، وما قاله غير مشهور في النقل، بل المشهور عندهم أنها عربية، وأن منعها للعلمية والتأنيث. وحكى قطرب عن رؤبة: ركبة جهنام أي بعيدة القعر، واشتقاق جهنم من ذلك لبعد قعرها)[١٣٢]، وعبارة «أكثر النحويين على ذلك» ليست من كلام الراغب. والغريب في كلام السمين إنّه يقول باشتقاقها، كما ذكر قطرب، من جِهِنَّام، ويجعلها تحت الجذر اللغوي (ج ه ن)، وهذا غير تامّ مطلقاً، فضلا عن ذلك إنّ آراء العلماء غير متّفقة في ذلك، فابن دريد ينقل عن أبي حاتم قوله: أحسب اشتقاق جهنّم من جِهِنّام[١٣٣]. وفي الاشتقاق نقل ذلك عن أبي عبيدة، ثم قال والله أعلم[١٣٤]. والأزهري يذكر الرأيين معا بلا ترجيح: الأوّل القول بالعجمة عن يونس. والثاني هو اسم عربي بلا نسبة[١٣٥]. والجوهري يجعل الأصالة للاسم العربي، وفرّع عليه القول بالعجمة[١٣٦]. وابن سيده أرجع جهنّم إلى جهنّام[١٣٧]. والجواليقي نقل عن ابن الأنباري القولين، كما تقدّم عند الأزهري[١٣٨]. وفي لسان العرب نجد الرأيين أيضا[١٣٩]، والفيروزآبادي أرجعه إلى جهنّام[١٤٠]. والمسألة كما تبدو خلافيّة، وليس كما يدّعيه السمين من أنّه غير مشهور في النقل.

مشهور العلماء

مرجعيات السمين الحلبي الثقافيّة واضحة في الكتاب، فقد قام شطر كبير من هذه المدوّنة على ما استقاه من أقوال العلماء وآرائهم، وقد كان للراغب حضوره المميّز، فضلا عن الأعلام الآخرين كالخليل وسيبويه

والأخفش والفرّاء والكسائي وثعلب والهروي والأزهري وغيرهم. وقد عوّل على جزء من هذه المرجعيات بوصفها مرتكزات في اعتراضاته على الراغب الآصفهاني، سواء أكانت على مستوى الرواية والنقل أم على مستوى الاختيارات، وقد مضى ميله إلى رأي قطرب في اشتقاق كلمة جهنّم، وإلى رأي سيبويه في كلمة إنسيّ. وهنا نورد ركونه إلى جملة العلماء في تبنّي مسألة محدّدة، وهي: توجيه الياء في كلمة (كرسيّ)، فالنحويون كما يقول: نصّوا على أنّ الياء فيها ليست للنسب بحجّة إنّها تجمع على فَعَالِيّ، الذي لا يكون موردا قياسيّا لجمع الثلاثي المختوم بياء النسب، وهو بهذا يعترض كلام الراغب الذي جعل الأصل في الكلمة أن تكون منسوبة إلى الكِرْس[١٤١]. واعتماد هذا المنحى في الارتكاز له جنبة فاعلة في الحجاج وبلوغ الإقناع، فالعلماء الأعلام من النحاة يمثلون سلطة عندما يتّفقون على توجيه مسألة على رأي واحد. والتنصيص في النسبة إلى النحويين يقطع الشك والتردّد في حمل الياء على النسب.

المعنى الوظيفي للصيغة

يقوم شطر كبير من التحليل، في الدرس الصرفي، على تحديد المعنى الوظيفي للصيغة، وقد أقام المشتغلون بهذا الفن برنامجهم التعريفي للصيغ ووظائفها التصريفيّة المتعدّدة التي يبوح بها السياق في النصّ، وقد أشار إلى ذلك الفارابي[١٤٢]، وكان لابن القطّاع دور كبير في هذا المجال، إذ نجده يذكر الصيغ ويحدّد المعطيات الوظيفيّة المترشحة من السياق ومجال الاستعمال[١٤٣]. وهذا المسار في تحديد المعنى الوظيفي أفاد منه السمين في مناقشة آراء الراغب، ومنها:

- الصيغ المترشّحة من الجذر اللغوي (ص ب ر)، فالراغب ذكر أنّ الصبور: (القادر على الصبر، والصبّار يُقال إذا كان فيه ضرب من التكلّف والمجاهدة، قال:» إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ» الشورى / ٣٣)[١٤٤]. وهنا يقف السمين من هذا الكلام موقف المعترض مستنداً إلى معنى الصيغة الوظيفي، فقال:

(والصبور: القادر على الصبر الذي له فيه ملكة. والصابر يقال إذا كان فيه ضرب من التكلف والمجاهدة؛ قاله الراغب وفيه نظر من حيث إن فعولاً وفعالاً مبالغة. وفعل لا يدل على التكلف، بل يدل عليه تفعُّل، ويدل عليه قوله تعالى: «إن في ذلك لآياتٍ لكل صبارٍ شكورٍ» إبراهيم/ ٥)[١٤٥]. وهذا الكلام في صيغتي فعول وفعّال سليم من الناحية الوظيفيّة، فهما من أبنية المبالغة بلا خلاف، وظهوره، في هذه المادّة، لا ينصرف إلى معنى وظيفيّ آخر، ولكنّ في النصّ أمورا ينبغي التعرّض إليها، وهي:

-أ.نصّ الراغب يخلو من عبارة «الذي له فيه ملكة».

-ب.في نصّ الراغب كلمة «الصبّار» لا «الصابر».

-ج.الراغب لم يذكر صيغة فعل، حتّى يقول السمين «وفعل لا يدلّ على المبالغة».

ومع هذا يكون الاعتراض المتقدّم في محلّه، فالمادّة اللغويّة بما تحمله من معنى الصبر المترشّح من صورها الاشتقاقيّة فيها الحبس، ولكن ظهوره مختلف في كلّ صيغة، فهي مع فاعل يُعطي معنى الحدث المتلبّس بالفاعل، سواء أكان قليلا أم كثيرا، وفَعُوْل للكثرة، وفَعَّال لما تكرر منه الفعل، فهو يغدو كالصناعة لصاحبه، وفعيل لمن صار له كالطبع[١٤٦]. وقال العسكري: إذا كان الرجل قويّا على الفعل قيل فَعُوْل مثل صبور وشكور[١٤٧]. وقوّة الصبر تشتدّ بالتكرار، وهذا ما تعطيه صيغة فَعّال، لأنّ التكرار يجعل الوصف كالصناعة له، وهذا الوصف بالتكرار ما كان له أن يكون كالصناعة، لولا بذل الوسع والجهد في الحدث نفسه. ولعل هذا المنظور كان المنطلق للراغب في بيان المعطى اللغوي للمفردة، عندما قال فيه ضرب من التكلف والمجاهدة. ولكن مع ذلك يبقى المعنى الوظيفي أليق بتحديد المراد من الألفاظ التي يحكمها مبدأ الاشتقاق، لذلك يكون ردّ الراغب هو الوجه في المسألة.

الخاتمة

في ختام البحث أسجّل النقاط الآتية:

- إنّ رصد ظواهر الردود والاعتراضات والتعقبّات في التراث الدينيّ على وجه العموم، والتراث اللغوي على وجه الخصوص، له بعده المعرفيّ المميّز، من حيث إطلاق العنان للتأمل، وتوسيع مديات النظر، وتغليب لغة العقل ومنطق الفكر، وهذا، بذاته، يُسهم في بسط رداء المعرفة وتعمّق مهارة الاستدلال.

- إنّ هذه الردود، علاوة على بعدها المعرفيّ، تبوح بالمضمرات التي تؤلّف ثقافة العلماء، ومرجعياتهم الفكريّة واتجاهاتهم العقديّة، لأنّ الفحص الدقيق لمرتكزات الاستدلال تتكئ على مباني اتّجاه أو مدرسة بعينها، وهذا ما يتّضح من خلال البحث في ميول السمين، في أغلب ردوده ومرتكزاته، على البصريين وأشهر علمائهم.

- لم تكن الردود التي حاكم بها الراغب، في جُلّها، فرديّة المنشأ، ومن بنات أفكاره، فقد عمد الباحث إلى كشف مرجعيات تلك الردود، ودلّ على أصحابها في الغالب.

- ليس لبعض الردود قيمة معرفيّة فاعلة في الدرس الصرفي؛ لأنّ المسألة التي دار الحديث فيها خلافيّة بين العلماء، ومن ثمّ فالرد يمثّل نوعا من الانتصار لأحد الاتّجاهين.

- بعض الردود مبنيّة على فهم العبارة لدى السمين الحلبي، وإذا ما تبيّن توهّم السمين في فهم معنى المراد من عبارة الراغب، فإنّ الردّ يكون في غير محلّة. وهذا ما اتّضح في بعض المسائل.

- بعض الردود قائمة على آراء يذكرها السمين نقلا عن الراغب، وهي غير موجودة في كتابه المفردات.

- ليست كلّ الآراء التي اعترض عليها السمين الحلبي تمثّل اختيارات الراغب الأصفهاني، فإن بعضا منها قد صدّرها الراغب بعبارة «قيل»، ومن ثمّ فإن الرد على الراغب مع هذا التصريح يجعل النقد مؤدلجا، وله أبعاد

شخصيّة، قد يفهم منها التنافس على عرش السلطة المعرفيّة.

- بعض الردود من الخارج تخصّصا؛ إذ لا علاقة لها بمحور الدراستين، مثل كلمة (كيّنونة) التي لم ترد في القرآن. فما الداعي إلى ذكرها فضلا عن تحرير محل النزاع فيها.

الهوامش:

١ . مفردات ألفاظ القرآن: ٧٩٩، وينظر: عمدة الحفّاظ: ٤/ ١٨٩.

٢ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ١٨٩.

٣ . ينظر: الدر المصون: ٣/ ٢١، ٨/ ٤٨٢.

٤ . البحر المحيط في التفسير: ١/ ١٦٧- ١٦٨.

٥ . مفردات ألفاظ القرآن: ٧٣١.

٦ . عمدة الحفّاظ: ٣/ ٥١٢.

٧ . المقتضب: ٢/ ١٢٦.

٨ . ينظر: المنصف: ٢٩٨، والممتع الكبير: ٣٢٤- ٣٢٥.

٩ . مفردات ألفاظ القرآن: ٤٠٦- ٤٠٧، وينظر: عمدة الحفاظ: ٢/ ٢١٦، والدر المصون: ٧/ ٤٧٩.

١٠ . عمدة الحفاظ: ٢/ ٢١٦.

١١ . ينظر: ديوان الأدب: ٥٦٩- ٥٧٠.

١٢ . ينظر: التصريف الملوكي: ٥١، وسر صناعة الأعراب: ١/ ١٢٢، والممتع الكبير: ١٥٤، وارتشاف الضرب: ١/ ١٩٥.

١٣ . ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٨.

١٤ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ٢/ ١٧١، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٣٨٤.

١٥ . ينظر: ديوان الأدب: ٦٧٩.

١٦ . ينظر: تهذيب اللغة: ١١/ ١٥٢.

١٧ . ينظر الصحاح: ١/ ٤٧٣.

١٨ . المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٣٦٤-

٣٦٥، وينظر: لسان العرب: ٦/ ١١٧- ١١٨.

١٩ . ينظر: معجم مقاييس العرب: ٤٤٣.

٢٠. ينظر: أساس البلاغة: ٣٢٩.

٢١. عمدة الحفاظ: ١/ ٦١، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٦١.

٢٢ . معاني القرآن: ٢/ ١٧١، وينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ١٦٥- ١٦٦، ومجمل اللغة: ١/ ١٤٤- ١٤٥، ولسان العرب: ١/ ٧٤.

٢٣. تفسير الطبري: ٧/ ٧٩٥.

٢٤ . مفردات ألفاظ القرآن: ٦٥.

٢٥ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ١/ ٦٩- ٧٠.

٢٦ . العين: ٦/ ١٧٣.

٢٧ . المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٣٣٧- ٣٣٨.

٢٨ . أساس البلاغة: ١/ ٢٢.

٢٩ . لسان العرب: ١/ ٨٦.

٣٠ . الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٨٨.

٣١ . ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/ ٤٠- ٤١.

٣٢. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين: ٢/ ٧٠٧، وشرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي: ٢/ ٧٨٣.

٣٣ . السابق نفسه: ٢/ ٧٠٧.

٣٤ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٩٤، وعمدة الحفّاظ: ١/ ١٤٦.

٣٥ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ١/ ١٤٦.

٣٦ . الدر المصون: ٨/ ٤٨٨- ٤٨٩.

٣٧ . ينظر: الصحاح: ٢/ ٥٥٣.

٣٨ . ينظر: تهذيب اللغة: ١٣/ ٨٨.

٣٩ . الصحاح: ٣/ ٦١.

٤٠ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٩٤.

٤١ . عمدة الحفاظ: ١/ ٦٠٢.

٤٢ . الكتاب: ٤/ ٧٩، وينظر: دقائق التصريف: ٥٧، ١٦٦، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٣٧٨، وشرح المفصّل: ٦/ ٦٧، والكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: ٦٧.

٤٣ . معجم اللغة العربيّة المعاصرة: ١/ ٦٨٤.

٤٤. مفردات ألفاظ القرآن: ٣٥٤- ٣٥٥.

٤٥ . عمدة الحفّاظ: ٢/ ١٠٤.

٤٦ . مفردات ألفاظ القرآن: ٣١٦، وينظر: عمدة الحفاظ: ٢/ ١٣.

٤٧ . عمدة الحفاظ: ٢/ ١٣.

٤٨ . العين: ٨/ ٨٠، وينظر: المحيط في اللغة: ٢/ ٣٦٢.

٤٩ . معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩٦.

٥٠ . ديوان الأدب: ٨٤٣.

٥١ . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ١/ ٦٣-٦٤.

٥٢ . عمدة الحفّاظ: ٣/ ٣٤٥.

٥٣ . مفردات ألفاظ القرآن: ٦٦٦

٥٤ . الكتاب: ٣/ ٦٠٣، وينظر: المقتضب:

٢/ ١٢٢، والأصول في النحو: ٢/ ٤٤٩، والتكملة: ٤٤٦.

٥٥ . ينظر: العين: ٥/ ١١٤.

٥٦ . ينظر: تهذيب اللغة: ٩/ ٢٦.

٥٧ . ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ١٨٧.

٥٨ . ينظر: تاج اللغة وصحاح العربيّة» ٢/ ١٢٩.

٥٩. شرح التصريف: ٢١١، ٢١٢.

٦٠ . عمدة الحفاظ: ١/ ٧٠.

٦١ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢١١.

٦٢ . ينظر: تهذيب اللغة: ١١/ ١٧٥٦- ١٧٦، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٢/ ٢٦٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٣٧٦.

٦٣ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٦٢، وعمدة الحفّاظ: ١/ ٥٣٥.

٦٤ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٦٢- ٢٦٣.

٦٥ . ينظر: العين: ٣/ ٤٣٥.

٦٦ . ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٢/ ٢٩٨.

٦٧ . ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٧٢.

٦٨. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٣٣٤.

٦٩ . ينظر: لسان العرب: ٣/ ٤٨٤.

٧٠ . ينظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٢٢٧- ٢٣٣.

٧١ . ينظر: كتاب الأفعال: ٦٢- ٦٣.

٧٢ . عمدة الحفّاظ: ١/ ٥٣٤.

٧٣ . السابق نفسه: ١/ ٥٤٦.

٧٤ . عمدة الحفّاظ: ١/ ٥٤٢.

٧٥ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٧٦٢.

٧٦ . ينظر: العين: ٣/ ٢٤٢.

٧٧. تفسير غريب القرآن: ٢٢٦، وينظر: تأويلات أهل السنّة: ٦/ ٣٢٠، والتفسير البسيط: ١٢/ ٣١٨.

٧٨ . ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٥٦٨، وينظر: المحيط في اللغة: ١/ ٢٣٠.

٧٩ . تهذيب اللغة: ٥/ ٩٥- ٩٦، وينظر: التفسير البسيط: ١٢/ ٣١٩- ٣٢٠.

٨٠ . ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٢٨٤.

٨١ . ينظر: أساس البلاغة: ٦٩٥.

٨٢ . تفسير البيضاوي: ٣/ ١٨٣- ١٨٤، وينظر: حاشية القونوي: ١٠/ ٤٧٤- ٤٧٥.

٨٣ . ينظر: لسان العرب: ١٣/ ٤١.

٨٤ . الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٣٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١١/ ٢٧٨.

٨٥ . ينظر: التحرير والتنوير: ١٢/ ١٥٧.

٨٦ . العين: ٣/ ٢٤٢.

٨٧ . ينظر: تفسير الطبري: ٦/ ٨٠٠. ويبدو أنّ الطبري وجّه هذين القولين عن ابن عباس وقتادة على أنّه قراء فتح الميم لا كسرها.

٨٨ . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: ٥/ ١٠٣.

٨٩ . تهذيب اللغة: ٥/ ٩٦، وينظر: لسان العرب: ١٣/ ٤٢.

٩٠ . المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٢٨٤، وينظر: لسان العرب: ١٣/ ٤١.

٩١ . القاموس المحيط: ٩٧٥، وينظر: محيط المحيط: ٨/ ٢٤١، وأقرب المارد: ٥/ ١٦٨.

٩٢ . عمدة الحفّاظ: ٢/ ١٧٧، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٣٨٥- ٣٨٦.

٩٣ . ينظر: العين: ٧/ ٣٧٧- ٣٧٨، وتهذيب اللغة: ١٣: ٢٣٤- ٢٣٦.

٩٤ . ينظر: الصحاح:٢/ ٦٩.

٩٥ . ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤٤٣، ٤٤٥.

٩٦ . ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٧٢، ٨٣- ٨٤.

٩٧ . ينظر: أساس البلاغة: ٣٢٩، ٣٣١.

٩٨ . ينظر: لسان العرب: ٦/ ١١٩، ١٣٤- ١٣٦.

٩٩ . ينظ: القاموس المحيط: ٢٧٣.

١٠٠ . ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٦٤٣، ٣/ ١٠٥٨.

١٠١ . ينظر: الأفعال: ٣٤٥، وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٢/ ١٠٨.

١٠٢ . عمدة الحفّاظ: ٢/ ٢٨٩.

١٠٣ . ينظر: العين: ٦/ ٢٨٧، وكتاب الأفعال لابن القوطيّة: ١٠١، وتهذيب اللغة: ١١/ ٣٩٦، والصحاح: ٦/ ٣٦٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٧٩- ٨٠، وكتاب الأفعال لابن القطّاع: ٢/ ٢٢٠، وأساس البلاغة: ٣٨١، ولسان العرب: ٧/ ٢٩- ٣٠.

١٠٤ . مفردات ألفاظ القرآن: ٤٤٥.

١٠٥ . تهذيب اللغة: ١١/ ٣٩٧.

١٠٦ . عمدة الحفّاظ: ٣/ ٥١٧، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٧٢٩.

١٠٧ . ينظر: العين: ٥/ ٣٩٣، وديوان الأدب: ٨٣٦، والصحاح: ٣/ ١٤٦، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٦٠- ٦١، وأساس البلاغة: ٦٣٥، ولسان العرب: ١٢/ ٤، والقاموس المحيط: ٥٢٦.

١٠٨ . ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/ ٣١٤.

١٠٩ . ينظر: مجمل اللغة: ٤/ ٢٠٩.

١١٠ . كتاب الحدود في النحو ضمن رسائل في النحو واللغة: ٣٩.

١١١ . الممتع الكبير: ٤٠.

١١٢ . ينظر: كتاب التعريفات: ٢٣، والكليات: ٩٦- ٩٧، وكشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ٢٠٦- ٢٠٧، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ١/ ١١٩، والاشتقاق: ١، وعلم الاشتقاق نظريّا وتطبيقيّا: ١٠.

١١٣ . مفردات ألفاظ القرآن: ٣٣٧.

١١٤ . عمدة الحفّاظ: ٢/ ٦٦.

١١٥ . ينظر: السابق نفسه: ٢/ ٦٥.
١١٦ . كتاب الزينة: ٢/ ٦٢٢، وينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ١٧٩.
١١٧ . تهذيب اللغة: ١٥/ ١٧٨، لم أعثر على هذه الكلمة في كتابه. نعم، هو ذكر لحيانيّ وجُمّانيّ ورقبانيّ. ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٨٠.
١١٨ . ينظر: تفسير غريب القرآن: ١٠٧.
١١٩ . تفسير الطبري: ٣/ ٢٩١- ٢٩٢.
١٢٠ . ينظر: كتاب الزينة: ٢/ ٦٢٤.
١٢١ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٤١٨.
١٢٢ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ٢/ ٢٣٩- ٢٤٠.
١٢٣ . العين: ٥/ ٣١٢- ٣١٣، وينظر: تهذيب اللغة: ١٠/ ٦٦- ٦٧، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٤٤٩، ولسان العرب: ٦/ ٣٥١.
١٢٤ . ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٠٨- ٣٠٩، وينظر: تهذيب اللغة: ١٠/ ٧٦- ٦٨، ولسان العرب: ٦/ ٣٥٢.
١٢٥ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٦٥٠.
١٢٦ . عمدة الحفّاظ: ٣/ ٢٢٩-٢٣٠.
١٢٧ . العين: ٨/ ٤٠٧، وينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٨٠، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٢/ ٢٠١، وأساس البلاغة: ٥٥١، ولسان العرب: ١٠/ ١٨٧.
١٢٨ . جمهرة اللغة: ٢٤٥.
١٢٩ . الصحاح: ١/ ٩٠- ٩١.
١٣٠ . ينظر: لسان العرب: ١٠/ ٤٠٣.
١٣١ . ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٠٩- ٢١٠.
١٣٢ . عمدة الحفّاظ: ١/ ٤٠٩- ٤١٠.
١٣٣ . ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ١٢٢٢.
١٣٤ . الاشتقاق: ٣٥٥.
١٣٥ . ينظر: تهذيب اللغة: ٦/ ٥١٥.
١٣٦ . ينظر: الصحاح: ٥/ ٢١٢.
١٣٧ . ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٣٤١.
١٣٨ . ينظر: المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: ١٠٧.
١٣٩ . ينظر: لسان العرب: ٢/ ٤٧٦- ٤٧٧.
١٤٠ . ينظر: القاموس المحيط: ١٠٠٧.
١٤١ . ينظر: عمدة الحفّاظ: ٣/ ٤٥٤، ومفردات ألفاظ القرآن: ٧٠٦.
١٤٢ . ينظر: ديوان الأدب: ٤٩- ٥٤.
١٤٣ . ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٢٦٣- ٢٩١.
١٤٤ . مفردات ألفاظ القرآن: ٤٧٤.
١٤٥ . عمدة الحفّاظ: ٢/ ٣٦٦.
١٤٦ . ينظر: شرح الجزوليّة للأبّذي السفر الثاني: ٢٧٣، وينظر: معاني الأبنية: ١٠٧- ١١٩.
١٤٧ . ينظر: الفروق اللغويّة: ١/ ٢٤.

المصادر:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، مكتبة دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ط٢، ٢٠١٠ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١، ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الاشتقاق لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣.
- الاشتقاق، عبد الله أمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان الأندلسي. دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٥م.
- تأويلات أهل السنّة، أبو منصور محمّد بن محمّد الماتريدي، تحقيق الدكتور مجدي باسلّوم، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م.
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، مؤسسة التاريخ – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي، تحقيق الدكتور البدراوي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة الأفاضل دار العماد للدراسات والبحوث القرآنية – دمشق، ط١، ٢٠١٣م.
- تفسير البيضاوي أنواع التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ١.
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، خرج أحاديثه وعلق عليه إسلام منصور عبد الحميد خرج شواهده الشعرية أحمد عاشور وأحمد رمضان، دار الحديث القاهرة، ٢٠١٠ م.
- تفسير غريب القرآن لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر. دار الكتب العلميّة- بيروت. ١٩٧٨م.

- التكملة، أبو علي الغفاري النحوي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الازهري، تحقيق عبد السلام هارون، تراثنا.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقّب بدستور العلماء، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان. ط٢، ١٩٧٥م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، ضبطه وصححه وخرج آياته عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق. ط٢، ٢٠٠٣م.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ومراجعة إبراهيم أنيس، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط١، ٢٠٠٣م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض. ط١، ١٩٩٩.
- شرح الجزولية للأبّذي، تحقيق سعيد بن مشبّهة بن حسن الأسمري، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى، ٢٠٠٣.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، ركن الدين الحسن الاستراباذيّ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينيّة- القاهرة، ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، منشورات ذوي القربى – قم، ط١، ١٤٣٣ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد الزفراف ومحمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط١، ٢٠٠٥م.

- الصحّاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق الدكتور أميل بديع يعقوب، والدكتور محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٩٩٩م.
- علم الاشتقاق نظريّا وتطبيقيّا، الدكتور محمّد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب القاهرة، ط٣، ٢٠١٢م.
- عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور محمّد التونجي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي دائرة الشؤن الثقافية والنشر ١٩٨٤م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث – بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
- الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط مع الكافية، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة. ط٤، ٢٠٠٤م.
- كتاب الأفعال لابن القطّاع، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- كتاب الأفعال لابن القوطيّة، قدّم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلميّة- بيروت، ط١، ٣٠٠٣م.
- كتاب الزينة، أبو حاتم الرازي، حققه وقدم له سعيد الغانمي، منشورات الجمل بيروت، ٢٠١٥م.
- الكليات، أبو البقاء القريمي الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية الدكتور محمد سعد رمضان والدكتور محمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
- مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، حقّقه الشيخ هادي حسن

حمّودي،المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم- الكويت، ط١، ١٩٨٥م.

- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات العربية – القاهرة. ٢٠٠٣م.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. دار السرور.

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر. مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة، ط ٤، ٢٠١٢م.

- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، مطبعة أمير ان- قم، ط٣، ١٤٢٤ه.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.

- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون. ط١، ١٩٩٦م.

- المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

- موسوعة كشّاف اصطلاح الفنون والعلوم، محمّد عليّ التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة د رفيق العجم، تحقيق د علي دحروج. نقل النصّ الفارسي إلى العربيّة د عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون. ط١، ١٩٩٦م.

Abstract

The Islamic culture is distinguished by its multiple paths and different people, with its moving cognitive dimension that avoids tradition and transcends laziness and indecency, as it makes the paths of receptivity always produced by virtue of the principles and introductions of its science, and the mental buildings that govern the process of inferential process for it .. The scholars 'responses to each other, and this research in which the responses of Al-Halabi Al-Halabi and his objections to Al-Ragheb Al-Isfahani are considered to be examples of that vital dimension that our knowledge system and our intellectual activity manifest

حولية المنبر